المتن قوله ويستحب تجديد الوضوء وذلك لقوله ﷺ الوضوء على الوضوء نور على نور رواه الدارقطني وتم من استعمل مباح وقال الامام ﷺ لا يستحب المباح بل يندب بعد الصلاة لما ورد وعد الصلاة الاجماع فيها لقوله ﷺ نور على نور وهو قوله قوله ويكره السحر بالماء وذلك للمقصود هو الارباب بالطهارة على ما اوجبه الشرع فلا تتجاوز الحد بالاسراف في اهراق الماء من عر حاجه وقوله ونعم المدين وذلك لقوله ﷺ اذا توضأ فتمضمض واستنثر خرجت خطايا فيهما مع ماء وخرج الشيطان قال علماؤنا انما شبهها بالماء وخروجها لان تراب بصلصل لهذا شبهها بها وقوله ولا باس بتشميل الاعضاء لان كره بكره ام لا فعل الحسن على وعثمان وانس وكره التوري ذكره الماوردي ليس بسنة قال الامام ما رسول الله ﷺ توضأ فاعتسل ادع عنه عسلا فاعتسل ثم اسند الى صدره فالحفه موسره فالحفه فما قام حتى عكف وما العكف بالهم الا احد معلقا لطوس السمن وعن عمر وابن ابي ليلا يكره لبس ممونه بانه المديل ليتشفه فلم ما حده واعرض عنه وعنه ﷺ انه سئل عن مسح المطهر الماء وجهه فقال اقبح وجهك الحمار ان اذكل وطره اساقه حسنه وكفاره سنه ورفع درجه وعن ابن عباس يكره الوضوء الا في العسل الكثره وقله والحبر لا لعصو ولا مسح عليها بالماء وذلك لان ابا الوضوء لم يذكرها المسح الحاسر فلو كان واجبا لذكره ولان الحبر لا يعصو اخره وجهه الاخبار ما روى عن علي انه قال ضيف احدكم اكرمه مع رسول الله ﷺ فجاء ضيف فعلق بالرسول الله كيف اصنع بالوضوء فقال امسح على الحمائر فقلت يا رسول الله ﷺ انه عصر بعد مشيه فمسح ما فوقه تسعة الرأس قوله خلافا لحسن محمد ثم ان العصو قطع وبعض الدم طهي وحمه الحسن ان حمل المعصر احمر من الكل قوله فان ضره يمم وذلك لانه ما مور بالعسل فاذا عذر لم يسقط الفرض لاحوال الذي هو الصف فاذا عذر اسقطا ووجب التيمم لقوله تعالى فتيمموا او لقوله ﷺ اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم قوله ولو مسح به وذلك لان المسح حزء من العسل فيهما امكن فعلوا في من اليمم وقوله ولو مسح الحرح مطلقا يعني سواء كان في اعضا التيمم او غيرها قوله تعسل مرتين هذا ذكره ص زيد وابن الجلد قوله مع اعضا التيمم وكذا لو عسلها وقط دون غيرها قوله حتى يروا غيره هذا ذكره الحاكم عن ابي حنيفة والقسمان قوله كما مر يعني العسل ان امكن والا فالغصب وان تعذر فالتيمم والمسح على الخلاف فالاصل انه ان يعسل السليم ويصح على الحرح حرقه ومسح فوقها بالماء قوله على الاصح هذا ذكره كثير من المذاكرين في العصو الكامل والعقبة واكثره قوله لم تجب عسلها وذلك لانه صار في غير محل الفرض في العكس صار في محله قوله فلا حكم لسكه هذا اجماع وذلك لان بعض الحدث لم يوجب الطهارة قوله على بطنه وذلك لان العمائم الطرق صار معفوا عليه في العقل والسبع جميعا في آكد احكام الشريعة فكذلك هاهنا قال علماؤنا هذا هو المختار قوله على قول الهندوني ومحتهم ان الطهارة مع امكان العلم في لحكام طوف لاحكام تجري فيها الاقوى قوله فلا حكم لحدثه كذلك في حديث قوله ﷺ اذا كان احدكم في الصلوة فوجد حركة في دبره او ريحا فلا يخرجن حتى يسمع صوتا او يجد ريحا وحمته انه مع السكر يقطع

بعمته الصلاة فلا بل يقطع لتقاحكم النفر كما مر قوله لم يعل به عند القسم وتحالفوا حكما جميع كما تقدم قوله على الراجح وذلك رجوع الى الاصل وهو الحدث وروى عن مرايه قال ما كان عليه من الحائله فلهما عمل بسببها قوله والصلوة مطلقا يعني فرضا او نفلا قوله عند الهادي الى قوله يعمل به احتجاجهم الجميع فيما تقدم قوله انه بعد مطلقا يعني فرضا او نفلا امامه الماضيه وهذا وقاف ذلك الفقهاء على اصل الهدوية قوله فلا حكم لسكه بعد قال في البرهان وادعى ابو معفر الاجماع قوله عندهم يعني اذا عرض له السكر في وضو للمنه المتقدمه فضاء صلاة ان عرض له بالليل في وضو يومه المتقدم تما صلاته قوله وقال ابن زيد هذا رواه قوله اجراء مطلقا يعني لصلاة وقته وعنهما وذلك لان تمام وجوبه طبقا حاذا داوه بالطن قوله على الاصح هذه ذكره ابن الخليل للمفسر وصححه في البرهان قوله اعاد مطلقا يعني في الوقت وبعد لانه في حقه كالقطع قوله لم يعد وذلك لموافقته للخلاف قوله اعاد الصلوة السفلة وذلك لانه عذر عالم يعسل لما يمك فيه فالخطاب متوجه عليه ولانه ميمكن من الاداء الصلوة بعسل ما يمك فيه فلهذا يعيد عسله قوله دون ما قد فرغ منها وذلك لانه بعد اتمام لم يتقض الذي بقا الخطاب فيه قوله يعيد لها وذلك لعدم كما لها قال ابو مضر لان الخلاف للصلوة ما خيار فلا ينقض كله

فصل نواقض الوضوء ثمانية

قوله ولو عمر معتاد يعني كالدود والحصاة ودم الاستحاضة والريح الخارج من العسل لانه لو اجاز لاحد منكم من الغائط واصله المكان المطمئن كنايه عما يخرج من بطون بني ادم لما كان يوضع فيه وقيل الهاي يشتمل على المعتاد وغيره قوله خلافا لما مالك في العلم الذي يخرج من راسها لم يرجع لم ينقض وهذا كلام الكتاب في الحصاة كما ذكر وعمان الى استثار الحصاة انه وقع الرد بين الهادي والمسرع في خروج الحصاة وظاهر كلام الهادي انه ناقض لان العالم مع حال الحصاة مما حبه الله لها فلم يجد ذلك ينقض على العموم وظاهر كلام المسرع انه عفو ناقض الهادي ان فيه له قال علم والخزان الحصاة عفو ناقضه لكن نها خارجه وانما النقض في معانقها لمعتقها من حصل فيها ناقضه والا فلا قال علم فلذلك ذكر حملها على الوجه الذي ذكرناه فلا سقط هنا خلاف بين الهادي وهذا لانه كما يري قوله وخروج المقعد سقطه وذلك لعموم قوله لم يوضأ خرج وقوله من احد سبيله الحصاة وذلك لانه قال من احدهما وعادته سواء سهما معا بالسقط وصوه لان يسد احدهما فيطلق الخرج معتادا او قوله فهو رجع وذلك لان حكمه حكم الفرج كانه اخرجان وما كان فوق المعدة فليس بغائط لان الغائط ما احالته المعدة ونزل عنها قوله من غير خروج شيء يعني بما مالوا دخل مثلا او مشار اوعود ثم اخرج فانه ينقض لعموم قوله صلم الوضوء مما خرج وكالحديث قوله لم يضر وذلك لانه لم يخرج لكنه اذا رجع المعطنة واخيله لم يدخل فيدخل معها طرف فارجع به ثم اخرجه او دخل منها طرف ثم خرج فانه ينقض الوضوء لان عاطرا طلا قوم اما ادخل ثم اخرج ينقض قوله وذلك لانه مما لا يمك الكلم وكما لو زال بالنوم قوله او يوم قال علم اليوم امرضه ذكر من وجهه الله تعالى ما يدل على الالهام ثم يعمل في العسر ثم يرجع الى الاصل عفا فسته حتى وان احتمه على كونه ناقضا ما رواه ريد عن علي عن علي قال قال رسول الله ﷺ الوضوء سه على من اخرج وضوا او ريحا من مع حدث او نعاس او في نام سائر في ذاع ودسعه تلك النوم ونوم مضجع وفي نزاع الله يضجع

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)